

مركز "شمس" ومؤسسة فريدريش ناومان يعقدان جلسة التخطيط الاستراتيجي



رام الله-رابة:

اختتم مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" ومؤسسة فريدريش ناومان من اجل الحرية جلسة تخطيط استراتيجي لمشروع تعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة لمكافحة الفساد. وقال الدكتور جهاد حرب أن هدف الجلسة هو عرض ونقاش ملخص أهداف المشروع، واستعراض واقع الفساد وأشكاله في فلسطين. وإلى تبادل وجهات النظر بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسة الرسمية، وإلى الاستماع إلى الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها أن تعزز العمل بين مختلف الأطراف، والموضوعات والقضايا التي يمكن العمل عليها والآليات الكفيلة لتحقيق ذلك .

من جانبه الدكتور والتر كليتز مدير مؤسسة فريدريش ناومان، رحب بالحضور، وقدم خلفية عن المشروع وأهدافه، مؤكداً أن المشروع هو جزء من استمرارية التعاون الألماني- الفلسطيني، حيث يعمل المشروع على تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الفساد، والتي قامت السلطة الفلسطينية بالتوقيع عليها في 2 نيسان 2014، والهدف هو صيغة توصيات تشريعية للعمل، وبالتالي تعزيز الشفافية وحكم القانون في الإدارة العامة. فمن خلال إشراك المجتمع المدني بشكل

لموس وتعزيز النزاهة والمساءلة للعاملين في القطاعين والخاص، يتم علاوة على ذلك دعم المشاركة في ثقافة وطنية.

من جهته الدكتور عزمي الشعبي مستشار الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان" قدم استعراضاً شاملاً حول واقع الفساد في فلسطين ، ومستعرضاً العقبات والتحديات التي تواجه المؤسسات العاملة في مكافحة الفساد، شدد في مداخلته على استعاد مؤسسة أمان لتقديم العون والمشورة والدعم والمساندة لمركز "شمس" خلال تنفيذ المشروع، مبدياً استعداد أمان لتقديم البيانات والمعلومات اللازمة لإنجاح المشروع .وأوضح أهمية توزيع الأدوار بين أمان و"شمس" ومؤسسة فريديش ناومان من أجل تكاملية واستمرارية العمل حتى نستطيع الوصول إلى كافة المحافظات، كما ركز في مداخلته على الحاجة للوصول إلى الأخرى، وضرورة العمل مع المؤسسات القاعدية والنشطاء المجتمعيين، والعمل على رفع الوعي بأهمية المساءلة والنزاهة والشفافية، وتشجيع الناس على تقديم الشكاوى.

أما الدكتور هاينز بوركنشتاين خبير في قضايا الفساد في جمهورية ألمانيا الاتحادية فقد قدم عرضاً وافياً حول أهمية مكافحة الفساد، كما تحدث عن الواقع الألماني في مكافحة الفساد، كما تطرق إلى أشكال الفساد في ألمانيا والإجراءات المتبعة لمكافحتها.

وقد شارك في الجلسة ممثلين عن المؤسسات الحقوقية، الشبابية، النسوية، الاتحاد العام للمرأة، إعلاميين، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، محامين، باحثين، أكاديميين، ومؤسسات حكومية، الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية. وتم تقسيمهم إلى 3 مجموعات عمل تتناول كل مجموعة هدف من أهداف المشروع، من أجل نقاشه والخروج بمجموعه من المقترحات والتوصيات حول آلية تحقيق كل الهدف ورأت المجموعات أن مكافحة الفساد هي مسؤولية تقع على عاتق الجميع ويجب على أن يكون هناك تعاون بين مؤسسات المجتمع المدني من جهة والمؤسسات الحكومية من جهة ثانية. كما أكدوا على ضرورة مواصلة التشريعات الوطنية مع المواثيق الدولية ذات الصلة. كما خرجت المجموعات الثلاث بمجموعة من الإشكاليات أهمها أن هناك ضعف للتغطية الإعلامية حول قضايا الفساد في فلسطين. ضعف برامج التوعية المجتمعية في مختلف المحافظات باستثناء رام الله والموجه من المؤسسات إلى مختلف الفئات. عدم قيام الحكومة بدورها في نشر الاتفاقيات المتعلقة بالفساد ونشر قانون مكافحة الفساد وتوعية المواطنين بهذه القوانين. عدم وجود شفافية في نقل المعلومات عبر سائل التواصل الاجتماعي.

وفي نهاية الجلسة أوصى المشاركون بضرورة ضمان الحق في الحصول على المعلومات حول قضايا الفساد وضمان المشاركة المجتمعية بقضايا الفساد. وتوعية المواطنين بأهمية تقديم الشكاوي ضد الفساد. ونشر قانون مكافحة الفساد. وتسليط الضوء من خلال وسائل الإعلام حول قضايا الفساد. والعمل مع محافظات لم يتم استهدافها في السابق. وتوعية المواطنين بأهمية مكافحة الفساد. وخلق نوع من الوعي الشعبي بأهمية مكافحته. ومراجعة القوانين وموائمتها مع الاتفاقات الدولية. وبناء قدرات الصحفيين في مجال جلسات الاستماع والتقارير الاستقصائية.

رأية

<http://www.raya.ps/ar/news/941933.html>